الأمم المتحدة

A/RES/68/6

Distr.: General
28 January 2014

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون
البندان ١٤ و ١١٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/68/L.4*)]

٦/٦٨ – الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

إن الجمعية العامة

تعتمد الوثيقة الختامية التالية:

الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١ – نحن، رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود، قد اجتمعنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في إطار المناسبة الخاصة التي دعا إليها رئيس الجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم آفاق المستقبل. وقد أخذت مداولاتنا بعين الاعتبار أصوات الناس في العالم قاطبة وراعت ما عبرت عنه من شواغل وأولويات.

٢ – إننا نجتمع تحدونا عزيمة قوية وإدراك لمدى ضرورة التحرك بصورة عاجلة، فالزمن الباقي على موعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يقل عن ٨٥٠ يوما. ونجدد التزامنا بتلك الأهداف ونؤكد تصميمنا على تكثيف كل الجهود من أجل تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

٣ – ونحن نرحب بما تحقق من إنجازات حتى الآن. فقد أتاحت الأهداف الإنمائية للألفية رؤية مشتركة وساهمت في إحراز تقدم مشهود. وقد أحرز تقدم هام وكبير في بلوغ شتى الغايات.

٤ – غير أننا قلقون من مظاهر التفاوت والثغرات التي تعتور تحقيق الأهداف ومن التحديات الجسام التي ما زالت ماثلة. إن للأهداف الإنمائية للألفية أهمية حاسمة في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوب البلدان النامية، ومن الضروري، ونحن نقترب من الأجل

13-43979

الرجاء إعادة الاستعمال

المحدد ألا وهو عام ٢٠١٥، بذل جهود لا تعرف الكلل من أجل التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق جميع الأهداف.

٥ - وأشد البلدان احتياجا إلى اهتمامنا ودعمنا هي أكثر البلدان النامية تخلفا عن الركب. وإننا ندرك التحديات والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وأن معظم البلدان الأفريقية ما زالت بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم مما حققته من تقدم مثير للإعجاب، وأن البلدان التي تشهد نزاعات أو تمر بمراحل ما بعد انتهاء النزاع تواجه أصعب التحديات في تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

٦ - وإننا نسلم بالتحديات والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وللبلدان النامية غير الساحلية التي ليس في مقدور العديد منها أن يبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونسلم أيضا بالتحديات الخاصة التي تواجهها الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال الأجنبي في سعيها إلى بلوغ الأهداف. ونعترف بالتحديات التي يواجهها السكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة وفي المناطق المنكوبة بالإرهاب فتعوقهم عن بلوغ الأهداف، ونسلم أيضا بما يواجهه العديد من البلدان المتوسطة الدخل من تحديات خاصة في هذا الصدد.

التعجيل بإحراز التقدم

٧ - نعيد تأكيد التزامنا بالوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في عام ٢٠١٠[(١)]. وتتيح التقارير السنوية المعدة عن الأهداف تقييمات حديثة للمجالات التي يشتد فيها الاحتياج لجهودنا أكثر من غيرها وستكون مصدر عون لنا في بلورة نهجنا وتحديد أولوياتنا.

٨ - ونعقد العزم على إيلاء الاهتمام بوجه خاص للأهداف الإنمائية للألفية التي ما زال تحقيقها بعيد المنال والأهداف التي تعثر التقدم في تحقيقها، ومنها الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير التعليم الابتدائي للجميع وخفض وفيات الأطفال وتعميم خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك الصحة النفاسية، والاستدامة البيئية وتوفير المياه وشبكات الصرف الصحي. ونحن عازمون على اتخاذ ما يلزم من الإجراءات الهادفة المنسقة في كل واحد من هذه المجالات. وسنعمل على توسيع نطاق التدخلات التي أثبتت جدواها ونفي بما

---

(١) القرار ١/٦٥.

قطعناه على أنفسنا من تعهدات ونعزز دعمنا لجميع المبادرات القيمة الجارية، بما في ذلك تقديم الدعم على الصعيد الدولي لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٢].

٩ - وسوف نحرص في جميع ما نبذله من جهود للتعجيل بإحراز التقدم على كفالة مشاركة واستفادة الجميع، وسوف نركز بوجه خاص على أشد الفئات ضعفا وحرمانا. فسنسعى، مثلا، إلى بناء قدرة أشد الأشخاص فقرا على مكافحة الجوع وتحسين الدعم المقدم للنساء اللائي يضعن في أشد المناطق عوزا وتحسين فرص التعليم لأشد الأطفال ضعفا ونتائج تعلمهم.

١٠ - وحيثما كانت الجهود ماضية صوب غايتها عموما وكان الزخم موجودا، سوف نبذل قصارانا من أجل المحافظة على ذلك وتدعيمه. ففي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مثلا، سوف نعزز الجهود المبذولة من أجل تحقيق هدف تعميم الاستفادة من خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير الرعاية والدعم في هذا المجال بحلول عام ٢٠١٥. وسوف نحافظ على المكاسب المشهودة التي تحققت في مجال مكافحة داءي الملاريا والسل ونستفيد منها في مضينا قدما.

١١ - وسوف نركز بشدة على جميع النهج التي تكون شاملة لجميع القطاعات والتي لها تأثير مضاعف. ونسلم بوجه خاص بأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات إنما هو أساس ومحرك التقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وسنعمل بعزم على تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على كل الحواجز التي تعيق تمكين النساء والفتيات في مجتمعاتنا.

الشراكة العالمية من أجل التنمية

١٢ - نؤكد الدور المركزي الذي يؤديه تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. ونسلم بأهمية امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني، ونشدد على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ يقتضي دعم الجهود الوطنية على الصعيد الدولي وتهيئة بيئة دولية مؤاتية. وإن حشد جميع الموارد من القطاعين العام والخاص على الصعيدين المحلي والدولي واستعمالها على نحو فعال أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد.

١٣ - ونعيد تأكيد أهمية تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون والشفافية والمساءلة على الأصعدة كافة.

---

(٢) A/57/304، المرفق.

١٤ - وندعو إلى تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية على نحو عاجل لسد الثغرات التي حددت في تقارير فرقة العمل المعنية برصد ثغرات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد ضرورة التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠.٧ من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، تشمل ما يتراوح بين ٠.١٥ و ٠.٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا. ونهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تعجل بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، فرادى وجماعات، فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٥ - ونؤكد ضرورة انخراط قطاع الأعمال التجارية في الممارسات التجارية المسؤولة.

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٦ - لقد عقدنا العزم على أن نقوم، بالموازاة مع تكثيف الجهود الرامية إلى التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بصياغة خطة متينة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تستند إلى الأسس التي أرستها الأهداف وتكمل الأعمال التي لم تنجز بعد وتتصدى للتحديات المستجدة.

١٧ - وإننا إذ نمضي قدما، نعيد تأكيد التزامنا بإعلان الأمم المتحدة للألفية[٣] وبالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٤] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٦] والوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسنواصل الاسترشاد بالقيم والمبادئ المكرسة في تلك النصوص.

١٨ - ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٧]، ويشمل ذلك في جملة أمور مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان.

---

(٣) القرار ٢/٥٥.

(٤) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

١٩ - وقد صممنا على أن تعزز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد الضرورة القصوى للقضاء على الفقر ونلتزم بالعمل على تخليص البشرية من براثن الفقر والجوع على سبيل الاستعجال. ونسلم بالصلة الوثيقة بين القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ونشدد على ضرورة اتباع نهج متسق يوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويقتضي هذا النهج المتسق العمل من أجل وضع إطار وحيد ومجموعة من الأهداف لها طابع عالمي تسري على جميع البلدان، في ظل مراعاة تباين الظروف الوطنية واحترام السياسات والأولويات الوطنية. ولا بد أيضا أن يشجع ذلك النهج على تحقيق السلام والأمن والحكم الديمقراطي وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للكافة.

٢٠ - وقد قررنا اليوم بدء عملية مفاوضات حكومية دولية في مستهل دورة الجمعية العامة التاسعة والستين تفضي إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - وننوه مع التقدير بالعمليات المضطلع بها حاليا بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبخاصة في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وبعملية طرح خيارات لوضع آلية لتيسير التكنولوجيا. ونحث على إنجاز العمل في إطار هذه العمليات بطريقة شاملة متوازنة سريعة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٢٢ - ويمثل التقرير الذي قدمه الأمين العام قبل هذا الاجتماع[٨] بالاستعانة بمساهمات فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومشاورات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والاتفاق العالمي وشبكة حلول التنمية المستدامة مساهمة قيمة في مداولاتنا.

٢٣ - وسيستفاد في الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على امتداد السنة المقبلة من مناسبات الجمعية العامة التي سيعقدها رئيسها بشأن موضوع ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“.

٢٤ - وإننا، إذ نسعى إلى أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خطة شاملة تركز على الناس، نتطلع إلى إرساء عملية حكومية دولية شفافة تضم مساهمات جميع الجهات المعنية، وبخاصة المجتمع المدني والمؤسسات العلمية ومؤسسات المعرفة والبرلمانات والسلطات المحلية والقطاع الخاص.

---

(٨) A/68/202 و Corr.1.

٢٥ - وسنعتمد على الدعم القوي لمنظومة الأمم المتحدة في جميع ما سنقوم به من أعمال. وندعو الأمين العام إلى أن يقدم قبل نهاية عام ٢٠١٤ تقريرا يدمج فيه جميع المساهمات المتاحة حتى ذلك الحين ليكون بمثابة مساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ في مستهل دورة الجمعية العامة التاسعة والستين.

٢٦ - وسوف تتوج المرحلة الأخيرة من العمل الحكومي الدولي بعقد مؤتمر قمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يجري في الوقت المناسب مشاورات حكومية دولية للاتفاق على طرائق تنظيم عقد مؤتمر القمة.

الجلسة العامة ٣٢
٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣